

غوغل تحد من المقالات الإخبارية في فرنسا

باريس - أعلنت شركة غوغل أنها ستقوم بتعديل طفيف في كيفية عرض لمحات من التقارير الإخبارية في فرنسا، لكنها لن تدفع رسوم ترخيص للناشرين عندما تطبق البلاد قواعد جديدة لحقوق الطبع والنشر بالاتحاد الأوروبي. وأضاف عملاق التكنولوجيا الأميركي الأربعاء أنه سيتوقف عن عرض مقتطفات من النص أو صور مصغرة للأخبار من ناشرين أوروبيين تشاهد في فرنسا.

وسيبري التغيير في أواخر أكتوبر المقبل، عندما يدخل قانون فرنسي جديد حيز التنفيذ بعد تعليقات أصدرها الاتحاد الأوروبي لتحديث قواعد حقوق الطبع والنشر.

وكان أحد الأجزاء الأكثر إثارة للجدل في تعليمات الاتحاد الأوروبي هو الشرط الذي تدفعه محركات البحث لتقديم مقتطفات من المقالات الإخبارية. ويعني عدم عرض مقتطفات من التقارير أن غوغل يمكنها تجنب دفع رسوم للناشرين، ما لم تحصل على إذن بعرضها مجانا.

ووافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصورة نهائية في 15 أبريل الماضي على تعديلات مثيرة للجدل لقوانين حماية حقوق النشر، والتي تضمن حصول المبدعين ودور النشر على نصيب عادل من عائدات استغلال إنتاجهم في العصر الرقمي.

وجاء تمرير التعديلات رغم معارضة كثيرين ممن يرون أنها تضر بالتبادل الحر للمعلومات عبر الإنترنت. وتعارض شركات التكنولوجيا والإنترنت العملاقة مثل ويكيبديا وغوغل ويوتيوب هذه التعديلات. ومن بين النقاط الأكثر إثارة للجدل ما يعرف باسم "المادة 13" التي تلزم منصات التواصل الاجتماعي بضمان ألا يكون المحتوى المتداول عليها يمثل انتهاكا لقواعد النشر وقت تحميله. ويخشى المعارضون من أن يؤدي ذلك إلى ما يسمى ترشيح أو تنقية عمليات تحميل المحتوى على الإنترنت باستخدام تطبيقات آلية، وهو ما يمكن أن يحجب محتوى قانونيا أيضا.

وفي بيان أصدره مجلس الاتحاد الأوروبي، أشاد الوزير الروماني فالير دانيال بريان الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد، بما اعتبره "نصا متوازنا يفتح فرصا متعددة للقطاعات الإبداعية الأوروبية التي ستزدهر وتعكس بصورة أفضل تنوعنا الثقافي وغيره من القيم الأوروبية المشتركة، ولكن أيضا للمستخدمين الذين سنتعزز حرية تعبيرهم عبر الإنترنت".

مجلس لتنظيم الإعلام الليبي بداية لوقف التحريض

مجلس يحتاج صلاحيات واسعة لفرض قراراته على وسائل الإعلام المخالفة



المعارك في الإعلام أكثر ضراوة مما عليه على الميدان

للتدوين، هو مشروع تدريبي سيقام في 5 مدن ليبية على مدار يومين في كل مدينة، ويهدف إلى التعرف بالتدوين وأنواع منصات والطرق المثلى للتدوين، علاوة على التحديات والالتزامات التي تقع على عاتق المدون، وأيضا سيتبادل المدونون تجاربهم وخبراتهم وآراءهم خلال هذه التدريبات التفاعلية.

وأزاد الوضع الأمني والأزمة السياسية حدة، منذ 2011. وقد جعل هذا الوضع من ليبيا نقطة سوداء للمعلومة، وسجلت منظمة "مراسلون بلا حدود" والمركز الليبي لحرية الصحافة، هذا العام، العديد من حالات الاختفاء والاختطاف والتعذيب. وفي أغلب الحالات، فضل الضحايا أو عائلاتهم عدم التكلم عن اسمائهم.

وتؤكد "مراسلون بلا حدود" والمركز الليبي لحرية الصحافة، أن "العداء تجاه وسائل الإعلام والصحافيين بلغ حدا خطيرا" ويعتبران "أن وضع حرية الإعلام أصبح مأساويا. وقد مرت الجرائم ضد الفاعلين في مجال الإعلام في صمت وتمنع الجرمون بإفلات كامل من العقاب".

وتحدثت شبكة المدونين الليبيين عن تنامي خطاب العنف والتحريض والكراهية بشكل كبير وفزع بمنصات التواصل الاجتماعي المختلفة من قبل مدونين ورواد هذه المواقع، بل بما في ذلك إعلاميون ومثقفون منذ بدء الحرب الدائرة بضواحي العاصمة طرابلس. وحذرت من دوره في تفتت النسيج الاجتماعي بين أبناء الشعب الواحد ومالاته الخطيرة، داعية كافة المدونين الليبيين إلى نبذ هذا الخطاب وعدم استخدام أو تبني المصطلحات أو الأفكار المحرصة أو التي تدعو إلى العنف والكراهية، وأن يتحلو بروح المسؤولية، علاوة على تبني خطاب يسهم في السلام وبناء الوطن.

وأضافت الشبكة أن فريق الرصد والتوثيق بها بدأ فعليا في توثيق ورصد هذه الممارسات، كما أعلنت عن فتح باب التسجيل للنشطاء على شبكات التواصل الاجتماعي للمشاركة بمشروع "تمكين" للتدوين، الذي يقام بالشراكة مع مؤسسة فريدرش إيبير الألمانية. وأوضحته الشبكة عبر حسابها الرسمي على فيسبوك أن مشروع "تمكين"

لشؤون السياسية، ستيفاني وليامز، "أن خطاب الكراهية والتحريض والشائعات والمعلومات المضللة والأخبار المغبرة، ليست سوى أمثلة قليلة على المحتوى السائد في وسائل التواصل الاجتماعي في ليبيا، وهذه للأسف تتسبب بشكل ملحوظ في تزيق النسيج الاجتماعي في ليبيا. فكلما استمر الوضع على هذا الحال، كلما ازداد الأمر تعقيدا أمام جهود الوساطة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار".

الندوات وورشات تدريب الصحافيين غير كافية لإحراز تقدم على أرض الواقع للحد من الخطاب المتطرف والتحريض

وشددت على دعم البعثة للجهود والمساعدة التي تبذل في هذا الجانب، لتمكين الإعلام من استعادة دوره في ترسيخ السلم الاجتماعي.

الإعلام الليبية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي.

وحذر الخبراء في هذه الندوات من خطر هذا الخطاب وأثره في تزيق النسيج الاجتماعي الليبي، وتقويضه لعملية المصالحة.

كما تم تبادل الرؤى والأفكار حول سبل الحد من استخدام وسائل الإعلام، وشبكات التواصل الاجتماعي في الترويج لمثل هذا الخطاب.

لكن الصحافيين الليبيين يعتبرون أن الندوات والمؤتمرات وورشات العمل غير كافية لإحراز تقدم عملي على أرض الواقع في الحد من الخطاب المتطرف والتحريض على العنف، خصوصا أن العنيتين بهذه المشكلة ليسوا فقط الصحافيين وحدهم، إنما وسائل الإعلام الممولة من الخارج وخصوصا من قطر وتركيا.

ولعبت وسائل الإعلام المحسوبة على الإسلاميين في ليبيا دورا غامبا في السلبية لنسق الصف الليبي والتحريض ضد الجيش، مع احتدام المعارك في العاصمة الليبية، وفي كلمة لها خلال إحدى الندوات في سبتمبر الجاري، أكدت نائبة الممثل الخاص للأمين العام

يأتي قرار مجلس النواب الليبي بإنشاء مجلس أعلى للإعلام في ظل حالة من الفوضى تجتاح المشهد الإعلامي في ليبيا، إضافة إلى التحريض على العنف والكراهية عبر الشاشات التلفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي، لذلك ينتظر الصحافيون الليبيون أن يكون المجلس نواة لتنظيم الإعلام والحد من موجة الكراهية.

طبرق (ليبيا) - أعلن عبدالله بليحق المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب الليبي قرار إنشاء "مجلس أعلى للإعلام" مهمته وضع السياسات العامة للإعلام في ليبيا إضافة إلى مراجعة وإصدار التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم الإعلام.

واستأنف مجلس النواب الليبي الثلاثاء جلساته الرسمية، وأكد بليحق خلالها أن مجلس الإعلام المقرر إنشاؤه سيسند إليه عدد من الاختصاصات تهدف إلى تنظيم العمل الإعلامي في ليبيا.

وذكرت مصادر مطلعة لـ"العرب" أن قرار إنشاء مجلس مختص بشؤون الإعلام في ليبيا، ضرورة ملحة رغم تأخره، نظرا إلى حالة الفوضى التي تعم وسائل الإعلام وانتشار خطاب التحريض على العنف والكراهية على الشاشات الفضائية والتي كان انعكس صدها على المجتمع.

وصرح صحفي فضل عدم الكشف عن اسمه لأسباب أمنية، بأن "العاملين في قطاع الإعلام الليبي يخضعون لضغوط مختلفة من قبل أصحاب القنوات الفضائية والمسؤولين عنها إضافة إلى التهديدات من قبل الميليشيات على الأرض، وفي ظل هذه الظروف هم غير قادرين على العمل بحرية أو اتخاذ قرارات في وسائل الإعلام التابعين لها، لذلك يجب إخضاع وسائل الإعلام نفسها لقانون ينظم عملها، ويفرض عليها الالتزام بمعايير الشرف المهني".

وأضاف أن هذه المهمة يفترض أن تكون ضمن مسؤولية مجلس الإعلام وأن يحظى بالسلطة وصلاحيات واسعة لفرض قراراته على وسائل الإعلام وتنفيذ العقوبات ضدها في حال مخالفتها للأنظمة والقوانين.

وعقدت في الأشهر الأخيرة العديد من الندوات وورشات العمل بالتعاون مع بعثات للأمم المتحدة، بهدف توعية الصحافيين الليبيين وتدريبهم على مكافحة انتشار خطاب الكراهية والتحريض والتضليل في وسائل

يوتيوب ينجح في تحقيق أحلام صحافيين خذلهم الإعلام التقليدي

بلغ 24 ألف مشاهدة لأول فيديو قدمته في شكل نصائح لأصحاب المعاشات لكيفية حساب عوائدهم بعد زيادات حكومية، ففها إلى الاستمرار والتحول إلى مشروع إعلامي يتوسع في تقديم المعلومات بشكل مبسط.

ودفع الإقدام المتزايد من الصحافيين على المشروعات الإعلامية المرتبطة بمواقع التواصل جامعة القاهرة، إلى تجديد مناهج قسم الصحافة الإلكترونية، وقبيل دفعة جديدة هذا العام.

الثغرات في الإعلام التقليدي نتيجة تضيق الخناق عليه، دفعت الصحافيين إلى سدها من خلال مواقع التواصل

ولفت سهر عثمان، استاذة الإعلام بجامعة القاهرة، إلى أن هناك اهتماما بهذا النوع من الصحافة، وثمة حالة من التغيرات الثقافية في مفاهيم الشباب بشأن مستقبل العمل الإعلامي، ليكون الاهتمام منصبا على دراسة تطورات تطبيقات الموبايل في مجالات الإعلام. وشددت في تصريح لـ"العرب" على أن تأسيس مجال إعلامي تكنولوجي بحاجة إلى مدونة سلوك تضمن تقديم مواد إعلامية منضبطة من دون أن يتحول الأمر إلى رقابة على الصحافي.

تجهيزات احترافية قد يحقق مكاسب أكبر من التي تحققها القنوات المعتمدة على تقديم محتوى ثقافي.

ويرى خبراء أن الثغرات الموجودة في الإعلام التقليدي نتيجة تضيق الخناق عليه، دفعت الصحافيين إلى سدها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وأن قدرة الصحافي على الاستمرار في تقديم محتويات بها مصداقية وحداثة تماشيا مع مهاراته التي يكتسبها من عمله التقليدي تجعله يستطيع المنافسة والوصول إلى الجمهور بشكل احترافي.

وأكد خالد برمواوي، الخبير في مجال الإعلام الرقمي، أن تفاعل المستخدمين مع قنوات يوتيوب المتخصصة قد يحقق نسب مشاهدات مرتفعة وعوائد مالية جيدة، وهو ما يناسب الإنتاج الضعيف والمتوسط وليس المحترف الذي يحتاج تكلفة مرتفعة.

وأضاف برمواوي لـ"العرب" أن قدرة أي قناة على النجاح مرهونة بالاستمرار لأطول فترة ممكنة، لأن خلق حالة من التفاعل والتفاعل مع عرض كل حلقة، يحقق عوائد أفضل على مستوى ثقة الجمهور في المعلومات المقدمة، ما يؤدي بالتدريج إلى توسيع قاعدة المتفاعلين. واختار نوع آخر من الصحافيين أن يسلك طريقة غير قنوات يوتيوب، لكن من خلال المؤسسات التي يعملون بها، وهو ما أقدمت عليه ياسمين سليم، محررة الاقتصاد بموقع "مصرأوي" الخاص. وأشارت سليم لـ"العرب" إلى أن حجم المشاهدات غير المتوقع الذي

إن قناته استطاعت أن تجذب 250 ألف متابع، ويعمل بالتعاون معه فريق متكامل بين مصورين ومعدنين للحلقات، وترتبط قدرته على جذب المشاهدين بغياب البرامج السياسية المبسطة التي تستفيض في شرح متغيرات الأور السياسية المتسارعة في المنطقة.

ورفض جبيل أن يربط بين مدة زمنية محددة وبين قدرة القناة على تحقيق عوائد، فالأمر له علاقة بجودة الخدمة المقدمة، فهناك برامج تحتاج إلى جهود إنتاجية ضخمة لا تحققها عوائد يوتيوب، وفي المقابل فإن أحد الفيديوهات الترفيحية غير المعتمدة على

يضع قناته على سلم المشروعات الإعلامية الراححة مع منتصف العام المقبل لتحقيق العوائد التي ينتظرها، لكن أهم ما يسعى إليه هو القدرة على الوصول إلى أكبر قطاع من الجمهور.

حالة عادل لا تختلف كثيرا عن سيد جبيل، الصحافي في جريدة "الوطن"، الذي ترأس قسم الشؤون العربية قبل أن يقدر تدشين قناته "نعرف" منذ ثلاث سنوات تقريبا، وكان هدفها استعراض الكتب التي لا تصدر باللغة العربية وترجمتها، قبل أن يغير توجه القناة لتكون مهتمة بالشأن السياسي والعلاقات الدولية. وقال جبيل لـ"العرب"



يوتيوب يحقق سرعة الانتشار

أحمد جمال

القاهرة - أصبح تاسيس قناة على يوتيوب، أحد المشروعات الراححة في مصر تماشيا مع تطورات اهتمام الجمهور بالمنصات الإلكترونية، وحالة الركود الإعلامي.

وحسب تقرير إحصائي أشرفت عليه الجهة المنظمة لمؤتمر الشباب المصري الثامن، مؤخرا، فإن الشباب الذين مازالوا يتابعون الصحف الورقية بلغت نسبتهم 4 بالمئة، فيما يتابع 20 بالمئة منهم المواقع الإلكترونية، وذهب التركيز الأكبر إلى مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة بلغت 48 بالمئة. ما يعزز من توجهات الصحافيين الشباب نحو يوتيوب وغيره. وتعد قنوات يوتيوب وسيلة مناسبة لمن يبحثون عن تحقيق ذواتهم، بعيدا عن المؤسسات التي تفرض عليهم قيودا في النشر والتواصل مع الجمهور.

واستغرق الصحافي المصري محمد عادل، متخصص في الشأن الاقتصادي بصحيفة "الوقد" الحزبية، ثلاث سنوات مترددا بشأن خطوة تأسيس قناته "صباح البنوك"، قبل إطلاقها، واستطاع أن يحقق عدد مشاهدات بلغ 25 ألف مشاهدة للبرنامج الواحد الذي يقدمه مرتين أسبوعيا.

وأوضح لـ"العرب" أن عمله في المجال الاقتصادي الذي تتزايد فيه تساؤلات المواطنين بل والصحافيين دفعه إلى التفكير في وسيلة تواصل تساهم في توعيتهم بشكل مبسط وبلدة